

نشرة صندوق النقد الدولي



تقرير "الراصد المالي"

اليقظة ضرورية لتعزيز الموارد العامة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٩ أكتوبر ٢٠١٢

أعلام الاتحاد الأوروبي أمام مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل. دعا الصندوق البلدان الأوروبية التي تواجه ضغوط السوق إلى المضي قدما بتنفيذ الإصلاحات (الصورة: (Theirry Tronnel/Corbis).

- بلدان العالم تواصل إحراز تقدم ملحوظ في تقليص عجز المالية العامة.
- وتيرة تخفيض الدين أبطأ مما دأبت عليه بعد نوبات الركود السابقة مما يعكس شدة الركود وتباطؤ التعافي.
- طائفة التدابير الحالية لتصحيح أوضاع المالية العامة متفقة مع ازدياد قوة الموارد العامة في الأجل المتوسط.

ينبغي مواصلة جهود تخفيض العجز والديون لسنوات طويلة في العديد من الاقتصادات المتقدمة حتى تعود نسب الدين إلى مستويات ما قبل الأزمة.

أشار صندوق النقد الدولي في آخر عدد من تقاريره بعنوان "الراصد المالي" إلى أن العجز المالي مهيأ للانخفاض في كل الاقتصادات المتقدمة تقريبا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على الرغم من ضعف النمو الاقتصادي. فمن المتوقع أن يشهد العام القادم انخفاض عجز المالية العامة المعدل لاستبعاد العوامل الدورية في نصف الاقتصادات المتقدمة تقريبا ليصل إلى مستويات أقل من المستويات المسجلة في عام ٢٠٠٧، قبل بداية الأزمة.

وقال السيد كارلو كوتاريللي، مدير إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق، وهي الإدارة التي أصدرت التقرير "إن جهود السيطرة على أرصدة الدين تستغرق وقتا أطول لتحقيق النتائج. فجهود تخفيض الدين تستغرق حاليا وقتا أطول مما دأبت عليه بعد نوبات الركود السابقة، وهو ما يرجع غالبا لشدة الركود وتباطؤ التعافي من بعده."

ويشير التقرير إلى أنه يمكن إلقاء اللوم في بعض الحالات أيضا على ارتفاع أسعار الفائدة، التي تتأثر سلبا بأجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات.

وينشر الصندوق تقرير الراصد المالي مرتين سنويا لتتبع تطورات الموارد العامة في مختلف أنحاء العالم. وتصدر كذلك تحديثات ربع سنوية في شهري يناير ويوليو.

الوفاء بالالتزامات

في كلمة ألقته مؤخرا السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في العاصمة واشنطن ذكرت سيادتها صناعات السياسات بأهمية الوفاء بالتزامات السياسة الاقتصادية التي تم التعهد بها.

ونبهت السيدة لاغارد إلى احتمال ازدياد عمق الكثير من المشكلات الكبيرة التي خلفتها الأزمة، بما في ذلك الأعباء الدائمة التي يفرضها ارتفاع الدين العام، الذي أصبح الآن في مستويات قلما شهدناها منذ الحرب العالمية الثانية. وقالت: "بالنسبة للعديد من الاقتصادات، سيستغرق الأمر في الظروف الحالية عدة سنوات من التصحيح المالي حتى تعود إلى مستويات ما قبل الأزمة".

ويوصي تقرير الرائد المالي بأن تقوم الاقتصادات الكبيرة كالولايات المتحدة واليابان باتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لتصفية أجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات. فعلى الولايات المتحدة أن تسارع بتحديد مسار لتفادي "المنحدر المالي" - أي حدوث زيادة حادة في الضرائب وتخفيضات في الإنفاق الاستثنائي مع بداية عام ٢٠١٣ - فضلا على رفع الحد الأقصى للدين الفيدرالي. وفي الوقت نفسه، يتعين على اليابان المضي قدما بتنفيذ خطة جريئة لتخفيض الدين العام على أن تشمل مزيدا من الإصلاحات لبرامج الإيرادات والاستحقاقات.

إجراء موازن

يفيد التقرير بأنه ينبغي لصناعات السياسات في معظم الاقتصادات المتقدمة أن يسلكوا ذلك المسار الضيق المتمثل في اتباع إجراءات السياسة قريبة الأجل والذي سيسمح لهم بمواصلة تعزيز الموارد العامة، مع مواصلة دعم التعافي الاقتصادي.

ولم يعد أمام البلدان التي تواجه ضغوط السوق، لا سيما بعض البلدان في أوروبا، خيار يذكر سوى المضي قدما بتنفيذ التدابير المقررة لتخفيض العجز. أما البلدان التي يتوافر لها الحيز الكافي للتصرف، فيتعين على صناعات السياسات السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل - بزيادة إعانات البطالة والمساعدات الاجتماعية، على سبيل المثال - بغية تحمل ارتفاع معدلات العجز في حالة تباطؤ النمو.

وإذا ما انخفض النمو إلى أقل بكثير من مستوى التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي أعده الصندوق، فسوف يتعين على البلدان التي يتوافر لديها مساحة للتصرف أن تعمل على تخفيف تدابير التصحيح المقررة حتى نهاية عام ٢٠١٣ وما بعده.

إرجاء الجهود في الأسواق الصاعدة

بلغت نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ذروتها في اقتصادات الأسواق الصاعدة ثم انخفضت في ٦٠% تقريبا من هذه البلدان خلال العام الماضي - محرزة بذلك تقدم بمعدل أسرع بكثير مما دأبت عليه بعد نوبات الركود السابقة. ومع انخفاض مستويات العجز والمديونية إلى أقل من المستويات المسجلة في معظم الاقتصادات المتقدمة، أصبح العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة وبلدان الدخل المنخفض لديه الحيز المالي الكافي الذي يسمح بإرجاء بذل جهود ضبط أوضاع المالية العامة إلى أن تتحسن الآفاق العالمية.

ولا يزال هناك تفاوت كبير في الأوضاع بين مختلف البلدان، وسوف يتعين على بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة إحراز مزيد من التقدم لإعادة الاحتياطيات الوقائية المالية إلى مستوياتها السابقة. فسوف يتعين على الاتحاد الروسي توخي قدر أكبر من الطموح عند تحديد الأهداف متوسطة الأجل، نظرا لتعرضه لتقلبات أسعار النفط. ويتعين على تركيا أيضا أن تتبع منهجا أكثر طموحا في ظل ما تواجهه من عجز كبير في الحساب الجاري الخارجي. وفي بلدان مثل مصر والهند والأردن وباكستان ينبغي اتخاذ تدابير لتخفيض أشكال الدعم الرئيسية وزيادة الإيرادات بغية احتواء العجز.

ويشير التقرير إلى تباين الوضع أيضا بين بلدان الدخل المنخفض، حيث تساهم خطط الاستثمار الطموحة غالبا في ارتفاع نسب الدين. ومن المتوقع كذلك أن ترتفع مستويات العجز في معظم البلدان منخفضة الدخل نتيجة تباطؤ الطلب الخارجي وتزايد أعباء دعم الغذاء والوقود.

العدالة الاجتماعية والتوظيف

يوصي التقرير بضرورة تصميم مجموعات تدابير التصحيح المالي خصيصا لدعم [العدالة الاجتماعية](#) والحد من البطالة طويلة الأمد. فينبغي، على سبيل المثال، أن تكون التحويلات الحكومية المعممة مصحوبة بتحسين شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين. كذلك، فإن اعتماد سياسات ضريبية وأخرى للمزايا الاجتماعية مصممة بصورة أفضل، يمكن أن يساهم في الحد من البطالة وإعطاء دفعة لعرض العمالة، بينما يمكن رفع مستوى العدالة الاجتماعية عن طريق مكافحة التهرب الضريبي للتأكد من أن كل فرد يدفع نصيبه العادل.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل نجد أن نطاق سياسات المالية العامة في تشجيع توظيف العمالة محدود بسبب التحديات على المستوى الإداري، والقطاعات غير الرسمية الكبيرة، والنطاق المحدود لبرامج الرعاية الاجتماعية. وفي مثل هذه الظروف، يوصي الصندوق بضرورة إعطاء الأولوية لإنشاء شبكات أمان اجتماعي تتسم بكفاءة التصميم واستهداف المستحقين، وتدعمها مصادر تمويل متينة وجهود لبناء القدرات الإدارية المؤسسية.

الآفاق المالية لا تزال هشة

يخلص التقرير إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في تخفيض العجز، فإن مواطن ضعف المالية العامة لا تزال كبيرة.

ففي الاقتصادات المتقدمة، أدى الارتفاع المزمع في مستويات الدين واقتترانه بالتحديات متوسطة الأجل التي لم تعالج بعد، كإصلاح نظامي التقاعد والرعاية الصحية في العديد من البلدان، إلى انكشاف الميزانيات لصدمات السوق.

ومن شأن انخفاض معدلات النمو عن المتوقع في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على حد سواء أن يضعف وضع الميزانية في هذه الاقتصادات ويتسبب في تعقيد ديناميكيات الدين في بلدان كثيرة.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، ظلت أسعار الفائدة مستقرة بوجه عام خلال الشهور الأخيرة، وإن كانت توقعات المالية العامة تفترض انخفاض هذه الأسعار في عدة حالات. وعلى ذلك، فمن المحتمل أن تبدو الصورة المالية في هذه الاقتصادات أكثر اهتزازاً من المتوقع إذا لم يتحقق هذا الانخفاض.